

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

محاضرات في مقياس

المالية الدولية

سنة ثالثة تجارة دولية

الموسم الجامعي: 2022/2021

المبحث الأول

مفهوم التمويل الدولي وأهميته.

أولاً: ماهية التمويل الدولي.

يقصد بالتمويل الدولي، هو ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبط بتوفير وإنتقال رؤوس الأموال دولياً إذ من المعروف أن العلاقات الدولية تأخذ بعددين رئيسيين، يتمثل أولهما بالجانب السلعي (الحقيقي) للاقتصاد الدولي، وثانيهما هو الجانب المالي أو النقدي الذي عادة ما يرافق إنسياب السلع والخدمات فيما بين دول العالم، إضافة إلى التدفقات الدولية لرأس المال لأغراض الاستثمار الخارجي بمختلف صورته، وهكذا فإن التمويل الدولي يندرج ضمن البعد الثاني. وبالتالي تظهر أهمية التمويل الدولي كنتيجة حتمية للعلاقات المالية والنقدية في الاقتصاد الدولي،

كما يقصد بمفهوم التمويل الدولي، هو إنتقال رؤوس الأموال بكافة أشكالها بين دول العالم المختلفة،
ثانياً: أهمية التمويل الدولي.

تختلف أهمية تدفقات رؤوس الأموال بين دول العالم باختلاف وجهات النظر بين الدول المقرضة لرأس المال والدولة المقرضة له من ناحية، وباختلاف نوعية رأس المال المتدفق من ناحية أخرى ويكون تحليل أهمية التمويل كما يلي :

1. أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المقرضة (المتلقية):

تستهدف الدول المتلقية(*) لرأس المال في الغالب :

- تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- رفع مستوى معيشة السكان. كما يمكن للدول أن تقترض من الخارج لدعم الاستهلاك المحلي والمحافظة على مستوى معيشي معين.
- مواجهة العجز في موازين المدفوعات: فإذا كانت الموارد الخارجية للدولة غير كافية لتمويل الواردات الاستهلاكية، فإن الاعتماد على القروض أو المنح الخارجية يصبح أمراً لا مفر منه لأنه عندما تكون الواردات أكبر من الصادرات فإن ذلك يؤدي إلى وجود فجوة في موارد الصرف الأجنبي، ولا بد من سد هذه الفجوة بأحد الأسلوبين :

(*) كلمة المتلقية ذات مفهوم واسع لكل التدفقات الرأسمالية سواء كانت قروض أو منح أو استثماراً مباشراً أو أي شكل من أشكال التدفق (بدلاً من كلمة المقرضة).

الأول: عن طريق السحب من الاحتياطيات الخارجية المملوكة للدول.

والثاني: هو الاقتراض الخارجي، وعادة ما يتم اللجوء إلى الأسلوب الثاني إذا كان مستوى

الاحتياطيات الخارجية لا يسمح بالمزيد من السحب منه.

- سد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحققة.
- كما قد تعلق الدولة أهمية كبيرة على التمويل الخارجي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وذلك لأن الاستثمارات المباشرة توفر تكنولوجيا متقدمة وخبرات إدارية رفيعة المستوى بالإضافة إلى تفاعل المشروعات الممولة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الأسواق الدولية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلع القابلة للتصدير، كما تؤدي إلى توفير فرص توظيف وتحسين جودة الإنتاج.

2. أهمية التمويل الدولي من وجهة نظر الجهات المقرضة :

فمن وجهة نظر الجهات المانحة فإن هناك سيادة للأهداف والدوافع السياسية بالنسبة للتمويل المتدفق من المصادر الرسمية الثنائية ومتعددة الأطراف.

فيؤكد كل من جريفن واينوس (Griffin & Enos) على دور العوامل السياسية في تحديد الدولة المتلقية من ناحية وفي تحديد حجم تدفقات الرأسمالين المتدفقة إليها من ناحية أخرى. إن الحصول على قرض معين من دولة أخرى (القروض الرسمية الثنائية) لا يعني إعطاء الدولة المقرضة الحق في استخدامها بحرية كاملة والشراء من أي سوق من الأسواق الدولية وفقا لأجود أنواع السلع وأرخص الأسعار، ولكن الدولة المانحة تريد تحقيق أهداف عديدة منها :

✓ تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي وإظهارها كدولة تحارب الفقر في العالم.

✓ ترتبط القروض الرسمية الثنائية بضرورة إنفاقها في أسواق الدول المانحة (باستثناء حالات قليلة جدا يتم فيها فتح قروض نقدية ولأهداف خاصة).

✓ حماية مصالح بعض القطاعات الإنتاجية بالداخل كالقطاع الزراعي (الذي ينتج كميات كبيرة ويؤدي عدم تصديرها إلى انخفاض أسعارها وإصابة المنتجين بإضرار جسيمة، ولهذا يمكن التخلص من هذه الفوائض السلعية عن طريق القروض والمساعدات).

✓ تحمل الدولة المانحة للقرض المشاريع الممولة بالقرض تكاليف النقل والتأمين لدى

شركات تابعة للدولة المانحة بالإضافة إلى تكاليف الخبراء والمشرفين.

أما التمويل الدولي متعدد الأطراف: وهو رأس المال الذي يتدفق من المؤسسات الدولية والإقليمية فهو يخضع في تحركه للتيارات السياسية من جانب الدول المسيطرة على إدارة هذه المؤسسات الدولية.

3. أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي :

إن أهمية التمويل الدولي من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية تكمن في تمويل حركة التجارة الدولية من السلع والخدمات وأي انخفاض في مستوى السيولة الدولية لتمويل حركة التجارة يؤدي إلى انكماش العلاقات الاقتصادية بين الدول، وإذا كان القطاع الخارجي في معظم الدول يعد بمثابة القطاع المحرك للنمو فإن انخفاض حجم هذا القطاع وانكماش نشاطه سيؤثر على معدلات النمو ويقلل حجم الإنتاج المخصص للتصدير والسلع المستوردة للاستثمار والاستهلاك.

والملاحظة الجديرة بالذكر هي أن الحجم الفعلي لتحركات رؤوس الأموال بين دول العالم فيما بين الأسواق المالية الدولية قد فاق عدة مرات التحرك الفعلي للسلع والخدمات على المستوى الدولي، ولم يعد هناك ارتباط بين التدفقات المالية والتدفقات العينية، وتعرف هذه الظاهرة على المستوى الدولي بظاهرة الاقتصاد الرمزي، وأن الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (USA) هي وحدها المستفيدة من ظهور ونمو الاقتصاد الرمزي، ويعود ذلك إلى امتلاكها للأدوات القادرة على توجيه عمليات التحرك لهذه الأموال كاستخدام السياسة النقدية لجذب رؤوس الأموال وسياسة الصرف الأجنبي بهدف أحداث تخفيض في القيمة الحقيقية لديونها الخارجية المقومة بالدولار الأمريكي. وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه السياسات منذ أن أصيب ميزانها التجاري بعجز سنة 1972 وحتى الآن.

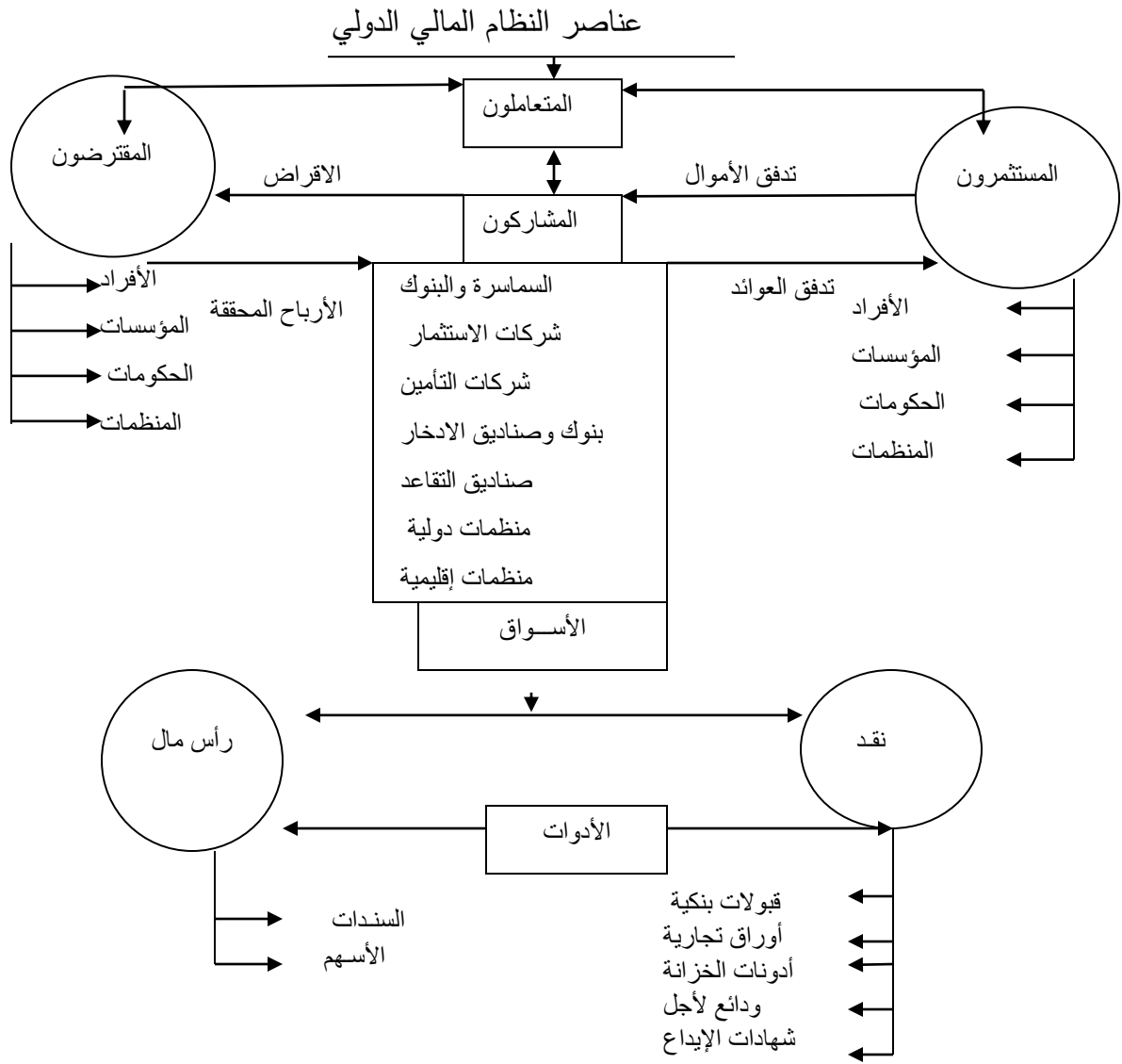
المبحث الثاني: عناصر النظام المالي الدولي.

يمثل النظام المالي الدولي أحد الأركان الثلاثة للنظام الاقتصادي العالمي بالإضافة إلى النظام التجاري الدولي والنظام النقدي الدولي.

والنظام المالي الكفو هو ذلك النظام الذي يحقق تمويلا للنظام التجاري الدولي واستقرارا للنظام النقدي، والتنسيق بين هذه الأنظمة يؤدي إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق النمو في معظم بلدان العالم.

ويوضح الشكل التالي العناصر المختلفة للنظام المالي الدولي.

شكل رقم (1) : عناصر النظام المالي الدولي



المصدر: جمال محمد أحمد وإبراهيم السيد، التمويل الدولي (مؤسسته - آلياته - عناصره)، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2016، ص: 16.

يتضح من الشكل السابق أن العناصر الأساسية التي يشتمل عليها النظام المالي الدولي تتكون من المتعاملين و الأسواق و الأدوات.

أولاً: المتعاملون :

هم الركيزة الأساسية للنظام المالي الدولي و يتكون المتعاملون في ظل النظام المالي الدولي من المستثمرين و المقترضين و المشاركين.

1. المستثمرون:

وهم الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وحكومات الدول المختلفة والمنظمات الدولية والإقليمية، والمستثمر هو ذلك الشخص (مهما كانت طبيعته القانونية) الذي يملك أرصدة فائضة من الأموال ويرغب في توظيفها .

2. المقترضون:

وهم الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وحكومات الدول المختلفة والمنظمات الدولية والإقليمية الذين يحصلون على قروض من الأسواق المالية الدولية أو يقومون بطرح (بيع) سندات في هذه الأسواق، أو بالاقتراف المباشر من التجمعات المصرفية أو المنظمات الدولية أو من الحكومات المختلفة. والمقترض عادة ما يرغب في الحصول على الأموال من مصادر مختلفة بهدف توظيفها في استثمارات حقيقية بشراء معدات والآلات والقيام بعمل مؤسسات ومصانع ومشروعات جديدة، وفي هذه الحالة فإن المقترض يصبح بمثابة الشخص المستثمر.

وتأخذ الأموال في إطار النظام المالي الدولي اتجاهين:

◀ **الاتجاه الأول:** هو تدفق هذه الأموال من المدخرين (أصحاب الفائض المالي) إلى المقترضين الذين

يستخدمون هذه الأموال في الاستثمارات (أصحاب العجز المالي).

◀ **الاتجاه الثاني:** هو تدفق عوائد وأرباح هذه الأموال من المقترضين إلى المدخرين.

3. المشاركون:

والمشاركون بالنظام المالي الدولي هم في الواقع:

السماسة والوسطاء الذين يتعاملون في الأسواق لحساب الغير أو لحسابهم مثل البنوك وشركات الاستثمار المالي وشركات التأمين وبنوك وصناديق الادخار ... إلخ بالإضافة إلى صناديق التقاعد والمنظمات الدولية والإقليمية المختلفة والحكومات والشركات دولية النشاط (متعددة الجنسيات) والأفراد من مختلف دول العالم... ويقوم هؤلاء بالتعامل في الأسواق المالية الدولية باستثمار الأموال الفائضة لديهم لتحقيق عوائد وأرباح على هذه الأموال، كما يقومون بالحصول على قروض من الأسواق المالية أو يقومون بطرح سندات دولية في هذه الأسواق.

ثانياً: الأسواق :

تمثل الأسواق المالية المحلية والدولية الشبكة الأساسية التي تنتقل من خلالها رؤوس الأموال وتنقسم الأسواق المالية من وجهة نظر الآجال الزمنية والأدوات المستخدمة إلى أسواق نقد Money Market وأسواق رأس المال Capital Market.

وفي أسواق النقد: يتم التعامل بأدوات مالية قصيرة الأجل تتراوح آجال استحقاقها بين يوم وأقل من سنة،

وتتأثر أسواق النقد بالتغيرات التي تطرأ على أسعار صرف العملات المختلفة، كما تعكس الأدوات ديناً محددًا.

أما أسواق رأس المال: فإن الأدوات المستعملة تعكس غالباً حقوق الملكية مثل الأسهم كما تعكس كذلك ديوناً طويلة الأجل مثل السندات، وتؤثر أسعار الفائدة بدرجة كبيرة في حركة الأموال في هذه الأسواق وبدرجة أقل تغيرات أسعار الصرف.

ثالثاً: الأدوات :

تختلف الأدوات باختلاف نوعية السوق.

ففي أسواق النقد تكون أدوات التعامل في معظمها قصيرة الأجل مثل:

✓ أذونات الخزينة.

✓ القبولات المصرفية.

✓ الأوراق التجارية وشهادات الإيداع القابلة للتداول.

✓ شهادات الإيداع المخزنة والودائع لأجل وصكوك الديون المختلفة.

أما الأدوات المستخدمة في أسواق رأس المال وهي الأدوات طويلة الأجل مثل:

✓ الأسهم التي تصدرها الشركات الصناعية.

✓ السندات الدولية التي تقوم بطرحها هذه الشركات وتلك التي تطرحها حكومات الدول

المختلفة في أسواق المال الدولية

المبحث الثالث:

تطور التمويل الدولي.

يشتمل التحليل على تقسيم تطور التمويل الدولي إلى ثلاثة مراحل تبدأ من:

✓ المرحلة الأولى : من (1870- 1914) وهي الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى.

✓ المرحلة الثانية : من (1915- 1943) وهي الفترة ما بين الحرب العالمية الأولى و الثانية.

✓ المرحلة الثالثة : ما بعد 1944 وهي الفترة التي توافقت نهاية الحرب العالمية الثانية أي من

1944 حتى الآن.

وسوف نتناول في كل مرحلة الخصائص الأساسية التي حكمت العلاقات الإقتصادية الدولية ونظام النقد

الدولي الذي ساد في كل فترة بالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على طبيعة ونوع واتجاه التحركات الدولية

لرؤوس الأموال.

أولاً: التمويل الدولي في الفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى أي ما بين (1870-1914):

لكي يمكن تحليل طبيعة ونوعية واتجاه التحركات الدولية لرؤوس الأموال في الفترة السابقة لعام 1914 وهو تاريخ اندلاع الحرب العالمية الأولى فإنه يجب التعرض لطبيعة النظام النقدي الدولي الذي ساد خلال هذه الفترة .

1. نظام النقد الدولي خلال الفترة ما بين (1870-1914) :

يمكن القول أن نظام النقد الدولي الذي ساد خلال هذه الفترة قد قام على أساس قاعدة الذهب التي جاءت إلى التطبيق بشكل تلقائي وبتوافر مجموعة معينة من القواعد هي التي مهدت الطريق لسيطرة قاعدة الذهب على النظام النقدي العالمي.

وتتمثل هذه القواعد بصفة أساسية في التزامات حكومات الدول المختلفة:

- ✓ بتحديد قيمة ثابتة لعملتها الورقية بالنسبة لوزن معين من الذهب.
- ✓ الالتزام بتحويل ما يقدم من عملات ورقية بالذهب عند المستوى السابق تحديده.
- ✓ ترك الحرية للأفراد في تصدير واستيراد الذهب بكل حرية وبدون قيود.
- ✓ والالتزام بهذه القواعد من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق ميزة هامة وهي استقرار وثبات أسعار صرف عملات الدول المختلفة.

وعلى هذا الأساس فإن مزايا تطبيق قاعدة الذهب تتلخص في:

■ مزايا نظام الذهب الدولي:

في ظل نظام الذهب الدولي تعتبر عملات الدول الذهبية أو التي تركز إلى الذهب عملات دولية قوية ذلك أنها تتمتع بالقبول على المستوى الدولي وقد كان من مزايا قاعدة الذهب الدولية ما يلي:

أ. استقرار أسعار الصرف:

إذ أن هناك علاقة ثابتة بين وحدة النقد الأساسية لكل دولة وبين الذهب ويترب عليه أن أسعار العملات بالنسبة لبعضها البعض لا يمكن أن تنقلب في حدود تكاليف شحن الذهب والتأمين عليه وهذا بدوره يؤدي إلى دعم حرية التجارة ونمو التبادل الدولي وتحركات رؤوس الأموال.

ب. استقرار مستويات الأسعار في الدول المختلفة:

حيث تلجأ الدول التي ترتفع فيها مستويات الأسعار بالنسبة لمستوياتها في الدول الأخرى إلى تصدير الذهب إلى الخارج، ويتم خروج الذهب منها إلى غاية عودة الأسعار فيها إلى ما كانت عليه.
ج. دعم الثقة في النظام النقدي:

وذلك للقيود الذي تفوضه آلية النظام على كمية النقود المصدرة والذي بدوره يدعم استقرار مستويات الأسعار، بمعنى أن الذهب يكون موزعا بين مختلف الدول بحسب حاجة كل منها إلى الإصدار.

◀ عوامل انهيار نظام الذهب

وقد كانت العوامل المساعدة على انهيار نظام الذهب هي:

✓ 1- زوال عصر حرية التجارة.

✓ 2- سوء توزيع الذهب بين الدول أي تركز الذهب في خزائن بعض الدول مثل أمريكا وفرنسا، بحيث فقدت بقية الدول الأخرى جزءا كبيرا من احتياطياتها مثل ألمانيا بسبب دفع التعويضات للحلفاء، هذا العامل قضى على أحد مقومات نظام الذهب (حرية دخول وخروج الذهب).

✓ 3- ظهور القوى الاحتكارية : وذلك بـ :

✓ نمو الكثير من الشركات الاحتكارية وشبه الاحتكارية التي تتحكم في الأسعار والإنتاج.

✓ ظهور الكثير من النقابات العمالية القوية التي تعمل دائما على رفع مستويات الأجور ولا تقبل أي تخفيض فيها، هذا ساعد على ضعف العلاقة بين مستويات الأسعار وكمية النقود والذهب الموجود في الدولة وهذا ما أدى إلى انهيار نظام الذهب الدولي.

✓ 4- عدم الاستقرار السياسي

والخلاصة أن أغلب دول العالم اضطرت إلى ترك هذا النظام بعد الحرب العالمية الأولى وحتى محاولات إحيائه كانت فاشلة وانهارت بسبب الكساد العظيم في أوائل الثلاثينات حيث خرجت إنجلترا عام 1931 وتبعها بعدها العديد من الدول ثم تلاها غيرها من الدول الأوروبية في السنوات اللاحقة.

وبعد انهيار هذا النظام بدأت الدول بفرض قيود على تجارتها وفرض الرقابة على الصرف وانقسم العالم إلى عدة مناطق نقدية مثل منطقة الدولار (أمريكا)، منطقة الإسترليني (إنجلترا)، كتلة الذهب (فرنسا وبعض الدول الأخرى)، ثم مجموعة ألمانيا و دول أوروبا الوسطى.

2. التحركات الدولية لرؤوس الأموال خلال الفترة (1870-1914) :

في ظل سيادة قاعدة الذهب وثبات أسعار الصرف يندرج انتقال رؤوس الأموال في شقين:

✓ الشق الأول: يتعلق بانتقالات الذهب من وإلى الدولة وفقا لحالة ميزان المدفوعات، إذا كان الميزان يتوازن بصورة تلقائية من خلال خروج ودخول الذهب بحرية، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن تحركات رؤوس الأموال كانت تابعة لحركة التجارة الدولية ووضع موازين المدفوعات للدول المختلفة.

✓ أما الشق الثاني لانتقال رؤوس الأموال: يتعلق بنمو حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا نتيجة للظروف التي وفرتها أسعار الصرف الثابتة والأمان ووجود الفرص الإستثمارية المربحة في المستعمرات التابعة من ناحية وانتشار النظم الاستعمارية من ناحية أخرى.

وتعتبر لندن المركز الأساسي للتجارة والتمويل، وكان معظم التجار والبنوك في معظم دول العالم يودعون أرصدهم المالية في لندن على شكل ودائع، وكان انتقال رأس المال من وإلى بريطانيا شديدا حساسية لتغيرات أسعار الفائدة في بريطانيا.

ثانيا: التمويل الدولي في فترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية خلال الفترة (1915-1943).

إن الحرب العالمية الأولى قد أدت إلى خروج معظم الدول عن قاعدة الذهب وأخذت التدفقات الدولية لرؤوس الأموال في تلك الفترة تتجه إلى الضمور، كما ظهر نوع جديد من التمويل وهو القروض الحكومية وتغيرت كذلك المراكز المالية الرائدة في العالم وترك الجنيه الإسترليني مكانه للدولار الأمريكي وقامت الولايات المتحدة بدور جديد وقوي في الساحة الدولية.

ويجب أن نتعرض لطبيعة النظام النقدي والتغيرات التي حدثت خلال الفترة ما بين الحربين، بالإضافة إلى تغيرات التمويل الدولي ونوعيته واتجاهاته الأساسية.

1. نظام النقد الدولي في فترة ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية :

سجل في هذه الفترة، نهاية أو زوال نظام الذهب الدولي، فعندما اشتعلت الحرب العالمية الأولى، تخلت الدول

المتحاربة عن نظام الذهب، ورفضت صرف الأوراق النقدية بالذهب، وتحولت إلى نظام آخر مرن يسمى (نظام الصرف المرن)، الذي يعطي مرونة أكثر في سك الأوراق النقدية دونما غطاء ذهبي، ولا تعوض ذهباً عدا الأوراق التي تفوق قيمتها سبيكة وزنها أكبر من 1 كغ.

وهذا التوسع في تغطية عجز ميزان المدفوعات عمق المشكل . ويرى بعض المحللين أن أهم أسباب فشله ترجع لعدم تأطير هذا النظام من قبل دولة عظمى، في صورة بنك دولي كما كانت تقوم به سابقاً بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى.

ونشير هنا انه عقد مؤتمر جنوه عام 1922، للتخلي عن السبائك والرجوع لقاعدة الذهب في صورة جديدة (الصرف بالذهب)، إلا أنه لم يعمر طويلاً حيث غادرته بريطانيا عام 1936.

2- طبيعة التمويل الدولي فيما بين الحربين :

من أهم التغيرات في فترة ما بين الحربين ظهور الولايات المتحدة وقيامها بدور جديد في مجال الاستثمارات الخارجية، كما أن انهيار نظام أو قاعدة الذهب الدولية كان له دور كبير في انكماش الاستثمارات وضعف الثقة في كفاءة عمل الأسواق المالية وانكماش حجم الإقراض الخاص لحد كبير. ولهذا ظهرت أنماطاً جديدة من الإقراض وأهمها الإقراض الحكومي الذي حل محل الإقراض الخاص والاستثمارات المباشرة.

كما تحول مركز الريادة من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث خرجت دول الحلفاء من الحرب مثقلة بالديون الكثيرة للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أدى إلى انتشار أنماط الإقراض الحكومي في هذه الفترة.

وشهدت الاستثمارات الأمريكية تزايداً سريعاً في دول أمريكا اللاتينية وكندا كما أن التمويل كان من إصدارات السندات طويلة الأجل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت أمريكا بمثابة الدائن الرئيسي لمعظم دول العالم وصاحبة أكبر رصيد ذهبي، ومالكة لمعظم الاستثمارات المباشرة في العالم.

ثالثاً: التمويل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية أي ما بعد 1944:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية خرجت معظم دول أوروبا باقتصاد محطم وبنية مهدمة ولذلك تم عقد مؤتمر دولي سنة 1944 في بريتون وودز لبحث إيجاد الصيغة الملائمة لإدارة النظام النقدي الدولي وقد عقد هذا المؤتمر في مدينة نيوهامشير بالولايات المتحدة في يوليو عام 1944 وشاركت فيه 44 دولة تمثل أغلب

شعوب العالم.

1. المقدمات التاريخية لنظام النقد الدولي الراهن :

نتج عن خروج الدول عن قاعدة الذهب في فترة ما بين الحربين I و II حدوث تخفيضات متتالية للعملات الرئيسية (الجنيه الإسترليني، الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي والمارك الألماني)، كما ساعدت النتائج المعروفة للحرب العالمية الثانية بوقت معقول البحث عن إيجاد نظام نقدي دولي، كما ساهمت أيضا في وضع بعض الاقتراحات الخاصة بالنظام الجديد وتمثلت ملامح هذه النتائج في ضمان دول التحالف الغربي هزيمة بلدان المحور ، وبدأ تنظيم السوق الدولية بمشروعين أحدهما بلوره الإقتصادي الإنجليزي الشهير كينز وتضمن إنشاء اتحاد للمقاصة (Clearing Union) والآخر بلوره الإقتصادي الأمريكي هوايت (HanyH.White) وكيل وزارة المالية الأمريكي، وانتهى الأمر في اتفاقية بريتونوودز بغلبة المشروع الأمريكي في تحديد معالم النظام النقدي وانبثق عليه إنشاء مؤسستين تسهران على الائتمان الدولي.

✓ ائتمان قصير الأجل : ويسهر عليه صندوق النقد الدولي.

✓ ائتمان طويل الأجل : ويسهر عليه البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وقد تواجدت اقتراحات فرنسية وكندية عند مناقشة الاقتراحين السابقين على اتفاقية بريتونوودز وفيما

يلي أهم ما جاء في كلا المشروعين:

أ. المشروع البريطاني "مشروع كينز":

بلوره الاقتصادي الشهير كينز، وقد تميز بصدور الورقة البيضاء في افريل 1943 والتي تتضمن اقتراحات بإنشاء إتحاد دولي للمقاصة، حيث يدير هذا الأخير النقود الدولية بحجم يتفق مع تحقيق مستوى مرتفع من النشاط الاقتصادي في دول العالم.

ويهدف المشروع إلى:

✓ توفير عملة دولية (البانكور) تقبلها كل دول العالم في معاملاتها الدولية مع قصر استخدامها على المستوى الرسمي.

✓ توفير طريقة ملائمة لتحديد القيم النسبية لعملات الدول المختلفة لضمان عدم لجوء هذه الدول إلى سياسة التخفيض.

✓ ضرورة توفير كميات ملائمة من النقد الدولي والتحكم فيها حسب مستوى التجارة الدولية

ومواجهة حالات التضخم والانكماش على المستوى الدولي.

✓ توفير نظام دولي لاستعادة التوازن للدول التي تصاب باختلال خارجي.

✓ إيجاد خطة لتوفير كميات ملائمة من الأموال للدول التي خربتها الحرب.

✓ إنشاء مؤسسة ذات صيغة فنية ومهمتها الأساسية إدارة النظام بطريقة سليمة.

وقد نظم كينز في اقتراحاته قواعد البنوك على النحو الآتي:

يجوز لدولة العجز أن تسحب ربع حصتها في السنة بدون قيود، أما إذا زاد العجز عن ذلك فإن الاتحاد يجوز له أن يطلب من هذه الدولة إما تخفيض عملتها أو فرض رقابة على حركات رؤوس الأموال أو أن تتنازل للاتحاد عن جزء من احتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية ولم يسمح للدول بحال من الأحوال سحب ما يزيد عن حصتها، وقد تضمنت اقتراحات كينز معاملة خاصة للدولة التي تحقق فائضا بصفة مستمرة، فإذا استمر هذا الفائض لمدة طويلة فإن الحقوق المقابلة للاتحاد تلغى ويعني ذلك أن كينز يحاول أن يفرض نوعا من العقوبة على الدولة التي يستمر ميزانها في حالة فائض.

وقد قابلت الولايات المتحدة الأمريكية اقتراحات كينز بالرفض، حيث أن فيها محاولة من إنكلترا للإفادة من قدرة الاقتصاد الأمريكي مع الحيلولة دون سيطرة الدولار على المعاملات الدولية، وقدمت اقتراحات مقابلة وهي التي جاءت في المشروع الأمريكي.

وقد عكست علاقات القوة السياسية والاقتصادية وأوضاع التشابك المالي والنقدي بعد الحرب وعلى نحو واضح القبول الدولي للمشروع الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية وهو المشروع الذي يعطي للدولار الأمريكي مركز الريادة في النظام النقدي العالمي.

ب. المشروع الأمريكي "مشروع هوايت":

أسسه "هوايت" وهو أستاذ ووكيل الخزانة في الولايات المتحدة الأمريكية وتضمن هذا المشروع إنشاء مؤسستين دوليتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث يهدف الصندوق لتثبيت أسعار الصرف وتقوم الدول الأعضاء في هذا الصدد بإيداع حصص تتكون جزئيا من الذهب وعملاتها المحلية وبعض أذون الخزانة، إذ تستطيع الدول ذات العجز في موازين مدفوعاتها السحب من هذا الصندوق بغرض تغطية عجزها .

كما يستطيع هذا الأخير اتخاذ بعض الإجراءات التي يراها مناسبة ولم تفرض اقتراحات هوايت أية

عقوبات على الدولة التي يستمر ميزان مدفوعاتها في حالة فائض لمدة طويلة على عكس ما اقترحه كينز.
أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير: فهو مؤسسة دولية تسهر على الائتمان طويل الأجل وإعادة
إنشاء وتعمير ما خربته الحرب.

وقد نشرت الولايات المتحدة الأمريكية هذا المشروع في السابع من شهر أبريل 1943 وأكد المشروع
في ديباجته أن العالم سيواجه ثلاث مشاكل نقدية بعد انتهاء الحرب وهي:

✓ تدهور أسعار الصرف.

✓ انفصال العلاقة بين عملات الدول المختلفة.

✓ إختيار الأنظمة النقدية.

✓ إنكماش حجم التجارة الدولية.

وحل هذه المشكلات يتطلب ضرورة العمل الدولي المشترك والاقتراح هو إنشاء احتياطي نقدي
لتثبيت أسعار الصرف الدولية.

ويتكون الاحتياطي من الذهب وعملات الدول الأعضاء، بحيث تقدم كل دولة عضو حصة في هذا
الاحتياطي مقومة على أساس ما تمتلكه الدولة من ذهب وعملات أجنبية ومقدار دخلها القومي ومدى
تقلب ميزان مدفوعاتها وتتولى الهيئة المزمع إنشائها تسيير الاحتياطي .

◀ مؤتمر بريتونوودز:

إجتمع في عام 1944 ممثلوا الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا بالإضافة إلى ممثلي 42 دولة أخرى
في بريتونوودز في الولايات المتحدة الأمريكية لوضع نظام نقدي دولي جديد موافقا للمشروع الأمريكي وتمت
صياغته في الاتفاقية.

ويقوم بريتونوودز على قاعدة الصرف بالذهب وهو يركز بصفة رئيسية على قابلية تحويل الدولار
الأمريكي فقط إلى ذهب ومن ناحية أخرى مع تثبيت صرف العملات بالنسبة للدولار الأمريكي ومن ثم
تصبح جميع العملات مربوطة بشكل أو بآخر بالذهب من خلال الدولار.

ولتوسيع حجم التجارة اقترح المؤتمر تعاون الدول فيما بينها مع رفع الحواجز، وذلك بأن تتوقف
الدول المشاركة في المؤتمر عن فرض القيود عن عمليات الصرف داخل أراضيها كالسيطرة على تحركات النقد
الأجنبي، وعدم الأخذ بنظام الأسعار المتعددة والتوقف عن عقد اتفاقيات الدفع الثنائية إلا إذا كانت تهدف

إلى مراقبة حركة تنقلات رؤوس الأموال، على أن لا تعرقل سير العمليات التجارية الدولية، لكن المؤتمرون اتفقوا على الاحتفاظ بحق استمرار تطبيق القيود التي فرضت أثناء الحرب على المدفوعات والتحويلات الخاصة بالعملة الدولية الجارية لمدة أقصاها سنة في أفريل 1951 بعدها تزول القيود بين الدول.

ومن هنا وفي سبيل تطبيق هذه المبادئ أنشئ صندوق النقد الدولي في 25 ديسمبر 1945 ليقوم بعدد من الوظائف والمهام المشتقة من هذه المبادئ.

مر نظام بريتون وودز بمرحلتين أساسيتين هما:

✓ مرحلة الاستقرار النسبي.

✓ مرحلة التصدع والانحيار.

◀ مرحلة الاستقرار النسبي:

امتدت هذه المرحلة من 1946 حتى نهاية الخمسينات وما ميز هذه المرحلة هو الاستقرار النسبي للدولار، ولقد ساعد تراكم 75% من احتياطي الذهب الرسمي في العالم لدى الولايات المتحدة الأمريكية أن تقر هذه الأخيرة إعطاء دولارات لكل دولة تريد التخلي عن الدولارات التي تملكها مقابل الذهب فقط وليس بعملة البنك الوطنية.

أما إنجلترا فقد عادت قابلية الجنيه الإسترليني للتحويل للعمليات الأخرى وليس للذهب، وقد تم ذلك خلال عام من وضع اتفاقية بريتون وودز موضع التطبيق.

وبالنسبة للعمليات الأوروبية الأخرى فقد دام انتظارها 15 سنة لتكون قابلة للتحويل إلى عملات أخرى وليس إلى ذهب.

واختارت البنوك المركزية للدول المختلفة الدفاع عن أسعار التعادل الخاصة بعملاتها مقابل الدولار الأمريكي وحده، وهكذا ظل الدولار يتربع قيمة المدفوعات الدولية حتى نهاية الخمسينات.

◀ مرحلة التصدع والانحيار:

امتدت هذه المرحلة من 1960-1971، حيث أخذ المخزون الأمريكي في التناقص تدريجيا ذلك أن المكانة الهامة التي احتلها الدولار في نظام بريتون وودز أدت إلى مسؤولية كبرى على عائق الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان يجدر بماكي تتمكن من تحويل الدولارات إلى ذهب الحد من عملية خلقا لدولار (أي عدم زيادة الدولارات لدى البنوك لامركزية الأجنبية زيادة مفرطة)، والحد من استخدام الدولار في مبادلاتها

مع بقية دول العالم.

كما كان يتعين عليها رفع أسعار الفائدة والحد من عجز ميزان مدفوعاتها غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقم بما تقدم ذكره، إضافة إلى ذلك فقد برزت قوى اقتصادية كبرى على الصعيد الدولي كقوى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية في الأسواق الخارجية مثل ألمانيا واليابان وهذا أدى إلى هبوط نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي الصادرات العالمية وظهور المارك الألماني والين الياباني كعملتان قويتان تنافسان الدولار.

في ظل هذه الظروف اشتدت أزمة الثقة في الدولار وذلك لعدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الدولارات التي تحتفظ بها إلى ذهب عند الطلب واشتد الطلب على الذهب، حيث اعتقد المضاربون قرب انخفاض القيمة الرسمية للدولار بالنسبة للذهب، وأخذت أسعار الذهب ترتفع في الأسواق النقدية الرئيسية العالمية، وهذا ما لم يكن في صالح الدول التي تحتفظ بالدولارات بكمية كبيرة.

وتفاقم عجز ميزان المدفوعات الأمريكي بسبب تحركات رؤوس الأموال بسرعة ويعود السبب إلى الدولارات الأمريكية خارج الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت حركات رؤوس الأموال عرضة للمضاربة أو الاكتناز وتعرضت معظم العملات للخطر ذاك أنها لم تكن مرتبطة بظاهرة الدولارات الأوروبية (اليورو دولار).

واستمر عجز الميزان الأمريكي إلى أن ألغت الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الدولار إلى ذهب وسقطت بذلك قاعدة الصرف بالذهب التي قام عليها نظام بريتون وودز وانهار هذا النظام. وبعد انهيار نظام بريتون وودز ساد نظام التعويم وقد كان لانهيار هذا النظام أثر على الدول النامية : زيادة حدة المديونية إلى الخارج، زيادة العجز في موازين المدفوعات، إستنزاف الاحتياطات النقدية الدولية، استيراد التضخم، انخفاض حجم التدفقات المسيرة، تدهور أسعار الصرف.

3- طبيعة التمويل الدولي بعد الحرب العالمية الثانية :

إذا كانت الفترة السابقة للحرب العالمية II شهدت وجود أنماط رسمية للتمويل وهي التدفقات الرأسمالية الحكومية، فإن فترة ما بعد الحرب قد عرفت توسعا كبيرا في هذا النمط من التمويل بالإضافة إلى ظهور أنماط التمويل المتعدد الأطراف.

وقد اعتمدت الولايات المتحدة برنامجا للإنعاش الاقتصادي وهو ما يسمى (بمشروع مارشال) سنة 1947 وتم تقديم مقدار 11 مليار دولار لأوروبا الغربية خلال الفترة (1948-1951)، ومبلغا إضافيا

قدره 2.6 مليار دولار خلال الفترة (1951-1953).

وأهم ما يميز التمويل الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية II هو تنوعه بين التمويل الرسمي والخاص والثنائي والمتعدد الأطراف والإقليمي والدولي، وقد ظهرت في تلك الفترة مؤسسة التمويل الدولي سنة 1956، وهيئة التنمية الدولية سنة 1960 وتم ظهور العديد من المنظمات الاقليمية وبنوك التنمية التي عملت في مجال منح القروض متعددة الأطراف.

المبحث الرابع:

مصادر التمويل الدولي.

إن التدفقات الرأسمالية الدولية تنقسم من حيث الآجال الزمنية إلى :

1- تدفقات قصيرة الأجل.

2- تدفقات طويلة الأجل.

كما تنقسم حسب الجهات الدائنة إلى :

1- مصادر رسمية.

2- مصادر غير رسمية.

وقد تكون المصادر الرسمية ثنائية كما قد تكون متعددة الأطراف أما المصادر الخاصة فإنها تتمثل في تسهيلات الموردين والقروض المصرفية والسندات الدولية بالإضافة إلى الاستثمارات المباشرة.

أولاً: المصادر الرسمية في التمويل الدولي.

تتكون من مصادر رسمية ثنائية ومن مصادر دولية وإقليمية متعددة الأطراف كما تتضمن الجزء الخاص بتحليل مصادر التمويل الدولي متعدد الأطراف تلك التسهيلات التي يمنحها صندوق النقد الدولي لأعضائه.

1. مصادر التمويل الثنائية الأطراف :

تتمثل المصادر الثنائية في التمويل الدولي في تلك القروض والمساعدات التي تعقد بين الحكومات المختلفة ويتم منح هذه القروض بعد عدة مفاوضات تجري بين حكومات الدول المانحة وحكومات الدول المتلقية للقرض وتدور عادة هذه المفاوضات حول: قيمة القرض، أجل استحقاقه، معدل الفائدة، مصاريف الارتباط، طريقة الاتفاق والسحب من القرض، كيفية السداد، وفترة السماح إن وجدت.

2. مصادر التمويل متعددة الأطراف :

تتمثل المصادر الرسمية للتمويل الدولي متعدد الأطراف في مصدرين أساسيين هما:

✓ مؤسسات التمويل الدولية .

✓ مؤسسات التمويل الإقليمية.

أ. مؤسسات التمويل الدولية:

ويقصد بها تلك المؤسسات التابعة لهيئة الأمم المتحدة والتي تضم في عضويتها معظم دول العالم وتعامل في مجال الإقراض الدولي ولا يقتصر تعاملها على مجموعة من الدول دون غيرها، وأهم هذه المؤسسات الدولية هي:

✓ البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

✓ صندوق النقد الدولي.

✓ مؤسسة (شركة) التمويل الدولية.

✓ هيئة التنمية الدولية.

ب. مؤسسات التمويل الإقليمية:

يوجد عدد من المؤسسات الإقليمية والتي تهدف إلى تمويل مجموعة معينة من الدول، ترتبط ببعضها البعض في موقع جغرافي، لكن في كثير من الأحيان تقوم بتقديم مساعدات للغير من الدول النامية بغض النظر عن موقعها، وتتكون من مجموعة من بنوك التنمية الإقليمية وصناديق التمويل الأخرى، ومن أهم هذه المؤسسات الإقليمية هي:

✓ بنك الاستثمار الأوروبي.

✓ بنك التنمية الإفريقي.

✓ بنك الأمريكيتين للتنمية.

✓ البنك الإسلامي للتنمية.

✓ صناديق التنمية الإقليمية.

✓ صندوق النقد العربي.

ثانيا: مصادر التمويل الدولي غير الرسمية (الخاصة).

ويقصد بالتحركات غير الرسمية لرؤوس الأموال القروض الممنوحة من جهات خاصة (أفراد ومؤسسات خاصة) إلى حكومات الدول الأجنبية أو المؤسسات العامة أو الخاصة و يأخذ هذا النوع من التحركات الدولية لرؤوس الأموال الأشكال الفرعية التالية:

1. تسهيلات موردين **Supplier Credits** :

ويطلق عليها أحيانا قروض التصدير، وهي عبارة عن ائتمان مضمون من حكومات الدول المقترضة، تمنحه الشركات المنتجة والمصدرة في دولة ما للمستوردين في دولة أخرى وتستخدم حصيلة هذا القرض في شراء سلع وخدمات من الشركات المانحة للائتمان، وعادة ما يتم عقد هذه القروض على أساس فترات زمنية تتراوح بين 360 يوما إلى 10 سنوات، وبأسعار فائدة تعتمد في تحديدها على أسعار الفائدة السائدة في سوق الاقتراض الدولي طويل الأجل.

ويوجد بصفة عامة نوعان من قروض التصدير:

✓ الأول : عبارة عن ائتمان يقدمه المصدر إلى المستورد مباشرة.

✓ الثاني: تمنحه غالبا مؤسسة مالية في بلد المصدر للمشتري ويطلق عليه ائتمان المشتري .

2. تسهيلات مصرفية **Banc crédit** :

وهي قروض قصيرة الأجل تمنحها المصارف التجارية الأجنبية للبلاد النامية بغرض تمويل عجز موسمي ومؤقت في حصيلة النقد الأجنبي، وتتراوح آجال استحقاق هذه القروض بين 06 أشهر وسنة، وتكون أسعار فائدتها حسب أسعار الفائدة السائدة في الأسواق الدولية.

3. الاستثمار الأجنبي المباشر :

الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في المشاريع التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع، أو نتيجة لاشتراكه بجزء من رأس مال المشروع مما يبرر له حق الإدارة وحسب المعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي، يكون الاستثمار الأجنبي مباشرا حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر حق اتخاذ القرارات في المؤسسة.

4. الأسواق المالية الدولية :

تعتبر مصدرا رئيسيا للحصول على التمويل كما أنها تمثل مجالا واسعا لتوظيف الأموال الفائضة عبر

الحدود، ويجب أن نفرق بين قسمين رئيسيين:

الأول : السوق النقدية الدولية:

يكون التعامل في هذه السوق بين البنوك التجارية في تلك الودائع التي تكون بمبالغ كبيرة ولمدة قصيرة (تتراوح من يوم إلى سنة)، وتتأثر هذه السوق بالتقلبات التي تطرأ على أسعار الصرف، وهذا يعود إلى أن التعامل يجري بالعملة الأجنبية.

الثاني : سوق رأس المال الدولية:

ويتم التعامل في هذه السوق من خلال أسواق الأوراق المالية أو بما تعرف بالبورصات، ويشترك في التعامل في هذه السوق صناديق الاستثمار والشركات الدولية، وشركات التأمين والبنوك المتخصصة وصناديق التقاعد... إلخ، وتكون الفترة الزمنية للسندات المصدرة بين 3-5 سنوات، ويتم التعامل في هذه السوق بعقد القروض المشتركة إضافة إلى إصدار وتداول السندات الأوربية والأجنبية، وتتأثر هذه السوق بتغيرات أسعار الفائدة بالإضافة إلى تغيرات أسعار صرف العملات.

المبحث الخامس :

مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

ترتبط مختلف الدول ببعضها البعض بعلاقات متبادلة يجب تسويتها وذلك عن طريق إجراء مدفوعات خارجية بين مختلف الأطراف، وتقوم كل دولة بتسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها وبين سائر البلدان الأخرى خلال السنة، فترصد كافة الصادرات والواردات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى العالم الخارجي .

أولاً: ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته: يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية و الاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية ، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية ، ولهذا نحاول إبراز مفهومه وهيكله، ومؤشراته الاقتصادية التي تعتمد عليها كل دولة في بعض قراراتها.

1. ماهية ميزان المدفوعات:

لايسعنا إلا أن نتحدث عن بعض المفاهيم الواردة عن ميزان المدفوعات، إضافة إلى المفردات التي يتكون منها الميزان، ومن أجل ذلك أوردنا عناصر التالية:

1.1. مفهوم ميزان المدفوعات :

في الحقيقة هناك مجموعة من التعاريف تعكس اجتهادات مختلفة في مصدرها وشكلها لكنها منسجمة في معناه، ومن بين تلك التعاريف نذكر مايلي :

التعريف الأول : "هو بيان أو سجل محاسبي، يسجل جميع تدفقات الأصول الحقيقية والمالية و النقدية، بين المقيمين في بلد ما وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة".

التعريف الثاني : " يعرف ميزان المدفوعات أنه سجل لمجمل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها، وذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة واحدة " .

تعريف صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات : " ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي يوجز بأسلوب منهجي منظم، ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة".

بناء على ما سبق يمكن القول أن : " ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي أو سجل محاسبي يتم فيه تسجيل جميع العمليات التجارية، والمالية و النقدية التي تتم بين المقيمين في دولة ما ونظرائهم في الخارج وذلك خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة" .

من هذه التعاريف نفهم أن العمليات التي تسجل في ميزان المدفوعات هي تلك التي تجري بين المقيمين وغير المقيمين ، فماذا نعني بالمقيمين وغير المقيمين ؟.

نقصد بالمقيمين في دولة معينة كل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا داخل الحدود الإقليمية للدولة لمدة سنة أو أكثر، وذلك بغض النظر عن جنسيتهم.

أما غير المقيمين فهم كل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين يمارسون نشاطهم خارج الحدود الإقليمية للدولة بما فيهم المواطنون الذين يزاولون نشاطهم في الخارج، والأجانب الذين يمارسون نشاطهم داخل هذه الدولة لمدة تقل عن سنة.

كما تعتبر السفارات و القنصليات و المنشآت العسكرية و الهيئات الأخرى الموجودة داخل الإقليم المحلي والتابعة للدول الأخرى من غير المقيمين.

ويتم تسجيل العمليات الاقتصادية وفق قاعدة القيد المزدوج والتي بموجبها تظهر كل عملية مرتين في الميزان، مرة في الجانب الدائن (الأصول) لكونها تتعلق بخروج قيمة ينتج عنها زيادة في مقبوضات الدولة، ومرة في الجانب المدين (الخصوم) بإعتبارها تمثل دخولا لقيمة تؤدي إلى زيادة في مدفوعات الدولة نحو الخارج، وبالتالي فإن القيم المسجلة في الجانب الدائن تكون مساوية للجانب المدين، ويكون الرصيد الإجمالي لمجموع التسجيلات مساويا للصفر، وهو ما يعبر عنه بالتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات، ويكون هذا نظريا فقط، أما

الواقع فإن هذا التوازن في ميزان المدفوعات متوازن اقتصاديا، فقد يكون الميزان التجاري غير متوازن نتيجة زيادة الواردات عن الصادرات، ويفسر ذلك بتغطية العجز من باقي عناصر هيكل الميزان الكلي.

2.1. أهمية ميزان المدفوعات :

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:

1.2.1. يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة :

إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار و التكاليف...إلخ.

2.2.1. يظهر القوى المحددة لسعر الصرف:

إن ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.

3.2.1. يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة:

حيث يشكل ميزان المدفوعات أداء هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

4.2.1. تقيس الوضع الخارجي للدولة :

حيث إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، فهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.

2. مكونات ميزان المدفوعات:

ينقسم ميزان المدفوعات عموديا إلى قسمين أساسيين وهما:

- الجانب الدائن : وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية، أي أن الصادرات وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة قبل المستوردين الأجانب أو دخول لرأس المال يقيد في الجانب الدائن.

- الجانب المدين : وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخرى، أي أن الواردات وكل ما من شأنه خروج للعملة الأجنبية من الدولة إلى الدول الأخرى يقيد في الجانب المدين. أما أفقياً فهناك العديد من تقسيمات، إلا أن التقسيم الأكثر اتفقا هو الذي يقسم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة أقسام، وذلك كمايلي :

1.2. حساب المعاملات الجارية :

يعتبر الحساب الجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات، ويضم الميزان التجاري، وميزان الخدمات وحساب التحويلات من جانب واحد.

أ. الميزان التجاري (المعاملات المنظورة) :

ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية والتي تمر بمحدود الدولة الجمركية ، بحيث * * ، بينما يتم تقويم الواردات بالقيمة (سيف) * يتم تقويم الصادرات بقيمة (فوب) ويعبر الميزان التجاري على صافي التعامل الخارجي، أي الفارق بين الصادرات والواردات، فإذا تجاوزت قيمة الصادرات قيمة الواردات يعني ذلك حدوث فائض في الميزان التجاري، إذا حدث غير ذلك فيعني حدوث العجز.

ويعكس الفائض في الميزان التجاري قوة ومتانة اقتصاد ما إذا تحقق ذلك في ظروف طبيعية، أما إذا ما تحقق ذلك في ظل سياسة معينة كسياسة تقييد الواردات فيعبر ذلك عن نجاح تلك السياسة.

ب. ميزان الخدمات (المعاملات غير المنظورة):

ويتضمن جميع المعاملات الخدمية، ويتم في هذا الحساب تسجيل كل من صادرات وواردات الخدمات بجميع أقسامها الآتية:

✓ **خدمات النقل** : وتتضمن المدفوعات المتعلقة بالنقل (البري، البحري، الجوي) التي تؤديها الدولة لغير المقيمين (الدائن)، أو التي يؤديها غير المقيمين لصالح الدولة، وتشتمل أيضا على أجور الشحن وثمان تذاكر السفر...إلخ.

✓ **التأمين** : ويشمل كل المدفوعات المتعلقة بكل أنواع التأمين (نقل بضائع، حياة، حوادث...)، بما في ذلك إعادة التأمين.

* **فوب " FOB : Free On Board** ، أي إدخال قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل حتى الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر، ضمن قيمة البضاعة، وهذا من أجل فصل قيمة السلعة على الخدمات المتصلة بها.

* **سيف " CIF: CostInsuranceFreight**، فتتضمن بالإضافة إلى قيمة السلعة : رسوم الشحن، التأمين، الخدمات التوزيعية والنقل، حتى ميناء الوصول، بالإضافة للضرائب على الواردات في حالة الاستيراد.

✓ **الرحلات إلى الخارج**: وتشمل مصروفات المسافرين سواء للسياحة أو الدراسة أو العلاج أو العمل وتقدر القيمة هنا في الغالب على أساس متوسط يومي لمصروفات المسافر خلال مدة إقامته أو اعتمادا على ما تقدمه أجهزة الرقابة على الصرف الأجنبي من بيانات.

✓ **دخول الاستثمارات الخارجية**: وتشمل العائد من الأصول المستثمرة في الخارج سواء كانت استثمارات مباشرة (فوائد وأرباح من فروع وشركات تابعة في الخارج أو دخل ناشئ عن عقارات تجارية... إلخ) أو أرباح أسهم أو فوائد قروض أو سندات.

✓ **العمليات الحكومية**: وتتضمن المدفوعات الحكومية التي قد تكون خاصة بالناحية العسكرية (المساهمة في صيانة القوات المسلحة في الخارج، مصاريف القوات في نطاق اتفاقية للدفاع المشترك) أو غير العسكرية (كالمساهمة في نفقات المنظمات الدولية، فوائد القروض العامة ومصروفات البعثات الدبلوماسية وغيرها).

✓ **الخدمات الأخرى**: وتشتمل على باقي بنود الخدمات مثل الدخل المكتسبة من العمل بالخارج (لغير المهاجرين)، العملات التجارية، مدفوعات البريد والتليفون، عوائد الحقوق الأدبية... إلخ.

ج. حساب التحويلات من جانب واحد :

تشمل هذه التحويلات الهبات، التبرعات، الإعانات، والتعويضات، وتحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم، وسميت بالتحويلات من جانب واحد أو بدون مقابل لأنه لا يترتب عنها على الدولة الاستفادة أي التزام بالسداد. وقد تكون هذه التحويلات خاصة أو حكومية.

✓ **التحويلات الخاصة**: وهي تحويلات مقدمة أو مستلمة من الأفراد والمؤسسات والهيئات الخاصة مثل تحويلات المهاجرين وهبات المؤسسات الخيرية... إلخ.

✓ **التحويلات الحكومية**: وهي المقدمة أو المستلمة من طرف الحكومات مثل المنح التي تقدم لتدعيم برامج التنمية الاقتصادية أو للإغاثة من الكوارث الطبيعية أو لتمويل شراء معدات حربية... إلخ.

أما عن كيفية تسجيل هذه العمليات فهي كالتالي:

✓ **تقيد في الجانب الدائن من حساب التحويلات من جانب واحد وفي الجانب المدين لحساب السلع** أو الخدمة المقدمة، هذا بالنسبة للدولة المستفيدة.

✓ **أما بالنسبة للدولة المانحة فالعكس، أي تسجيل في الجانب المدين لحساب التحويلات من جانب واحد وفي الجانب الدائن لحساب السلع أو الخدمات الممنوحة.**

2.2. حساب المعاملات الرأسمالية :

ويشمل حركة رؤوس الأموال التي من شأنها أن تحدث تغييرا في مراكز الدائنة والمديونية للدولة وهي تنقسم بدوره إلى قسمين

أ. حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل :

ويقصد بها حركات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج والعكس لمدة تزيد عن سنة، وتتضمن كل من الاستثمارات المباشرة والقروض الطويلة الأجل وأقساط سدادها، بحيث يتم تسجيل كل من الاستثمار الوطني للخارج والقروض الوطنية وأقساط سداد القروض الأجنبية في الجانب المدين كونها يترتب عليها مدفوعات خارجية بينما يتم تسجيل كل من القروض الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر وأقساط سداد القروض الوطنية في الجانب الدائن كونها يترتب عليها دخول نقد أجنبي.

ب. حساب رؤوس الأموال قصيرة الأجل :

وتتضمن حركة رؤوس الأموال من داخل الدولة نحو الخارج أو العكس والتي تقل عن سنة، وتتم هذه الحركة بصفة تلقائية وذلك لعدة أغراض نذكر أهمها فيما يلي:

- الخوف من الظروف الاقتصادية والسياسية غير الملائمة في بلد ما، يؤدي ذلك إلى هروب رؤوس الأموال واللجوء إلى بلد يتمتع بظروف أفضل.

- اختلاف مستويات أسعار الفائدة، حيث تتجه هذه الأموال حيث هناك أسعار فائدة مرتفعة بغرض تحقيق دخل أكبر.

- المضاربة التي قد تحصل عندما يتوقع المضاربون ارتفاع أسعار عملة بلد ما فيلجئون إلى تحويل أموالهم نحو ذلك البلد وفي حالة تحقق توقعاتهم فإنهم يبيعون مشترياتهم من العملة.

3.2. حساب التسويات الرسمية :

ويضم هذا الحساب صافي الاحتياطيّات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة، والغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تحركات الاحتياطيّات الدولية، والتي تتكون من العناصر التالية:

- ✓ الذهب النقدي لدى السلطات النقدية ؛
- ✓ رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية لدى السلطات النقدية والبنوك التجارية التي تقع تحت رقابتها، لدى البنوك الأجنبية ؛
- ✓ الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل أدونات الخزنة الأجنبية، والأوراق التجارية الأجنبية ؛
- ✓ الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية ؛
- ✓ الودائع التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية ؛

- ✓ مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل التي تحتفظ بها السلطات النقدية ؛
- ✓ موارد صندوق النقد الدولي المسموح للدولة باستخدامها وفقاً للاتفاقية ؛
- ✓ القروض المختصة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات؛

يتحدد رصيد ميزان المدفوعات بالرصيد النهائي للحساب الجاري وحساب رأس المال فيحقق ميزان المدفوعات فائض عندما يكون مجموع الجانب الدائن لكل من الحسابين أكبر من مجموع الجانب المدين فيها، ويتحقق العجز إذا كان الجانب المدين فيها أكبر من الجانب الدائن، ويتم تسوية الفائض أو العجز حسابياً بواسطة التحركات في عناصر الاحتياطات الدولية السابق ذكرها، ويعد ميزان المدفوعات متوازن من الناحية الحسابية، ويجب أن نفرق تماماً بين هذا التوازن الحسابي والتوازن بالمفهوم الاقتصادي الذي يتحقق إذا تساوى مجموع الجانب المدين في ميزاني المعاملات الجارية والرأسمالية مع مجموع الجانب الدائن فيها. أما التوازن الحسابي فهو توازن حتمي لا بد وأن يتم.

4.2. حساب السهو والخطأ:

يعتبر أحد بنود ميزان المدفوعات، حيث يتم تقييد عمليات تم إغفالها في الحسابات السابقة، كما يمكن من خلاله تصحيح خطأ ورد في تلك الحسابات، وقد يكون الغرض من التسجيل في حساب السهو والخطأ هو إحداث عملية توازن ظاهري أو حسابي للميزان الكلي.

ثانياً: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات :

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية الحسابية متزناً نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية، وبالتالي فإن الاختلال المقصود به في هذا الميزان هو الاختلال الاقتصادي، ولإيضاح ذلك يجب التفرقة بين المفهومين .

1. مفهوم توازن ميزان المدفوعات وأنواعه.

هناك نوعان من توازن ميزان المدفوعات، وهما التوازن الحسابي والتوازن الاقتصادي، ولا بد أن نفرق بينهما : يقصد " بالتوازن الحسابي " في ميزان المدفوعات لأي دولة، هو حتمية التوازن الحسابي بين مجموع المتحصلات ومجموع المدفوعات، وذلك بعد إضافة بند " السهو والخطأ "، ويتم ذلك بتسجيل العمليات وفق قاعدة القيد المزدوج المتعارف عليه في المحاسبة. ويؤخذ على هذا التوازن الحسابي أنه لا يقدم أي دلالة على طبيعة التوازنات الخارجية، فهو يقدم فقط وصف محاسبي لميزان المدفوعات.

أما " التوازن الاقتصادي " أو الحقيقي أو الخارجي لميزان المدفوعات، فهو الذي يتعلق ببعض حسابات ميزان المدفوعات، ويتم بمقارنة القيمة الكلية لجانب الدائن مع القيمة الكلية لجانب المدين الخاصة بكل حساب على حدة، فعند حدوث عدم توازن بين جانبي الحساب يوصف الميزان بأنه مختل اقتصاديا، وأما إذا حدث العكس يوصف الميزان بأنه متوازن اقتصاديا.

ويعتبر التوازن الاقتصادي حالة نظرية قلما تتحقق، إلا أن كافة الدول تجتهد للوصول إليه، كونه يعطي مؤشرات عن الانحراف الاقتصادي للدولة، وأسبابه، وكيفية معالجته.

2. مفهوم الاختلال ميزان المدفوعات وأنواعه :

بعد تعرضنا إلى التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات، نلاحظ أن التوازن قلما يحدث، بحيث هو أحد الحالات الثلاث لميزان المدفوعات التالية: الفائض، العجز، التوازن، وكل من الفائض والعجز يعد اختلالا لميزان المدفوعات.

1.2. مفهوم اختلال ميزان المدفوعات :

إن القرارات المستقلة للأفراد والمؤسسات والحكومات، سواء في الداخل أو في الخارج والتي تؤثر على العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تنعكس على حسابات ميزان المدفوعات، لا تؤدي إلى مجموعة منسقة من العلاقات التي تحقق التوازن في ميزان المدفوعات، إلا إذا كان ذلك صدفة.

من النادر أن يتوازن جانبا الإيرادات والمدفوعات، فقد يكون هناك فائض في حالة زيادة الإيرادات عن المدفوعات، ويترتب على ذلك أن تكون الدولة في موقف الدائن لبعض الدول الأجنبية وهذا يعني وجود فائض لديها من عملات تلك الدول. وتستطيع الدولة ذات الفائض في ميزان المدفوعات إما أن تزيد من اقتنائها للسلع والخدمات الأجنبية إما أن تقرض هذا الفائض إلى دول أخرى أو مزاوله نشاط استثماري في الخارج.

وقد تعاني الدولة من عجز في ميزان المدفوعات، ويترتب عن ذلك زيادة مديونيتها للعالم الخارجي، فتعيش في مستوى أكبر من إمكانياتها الحقيقية، كما يترتب عن هذا العجز أيضا الإقبال على عملات الدول الدائنة وانخفاض الطلب على العملة المحلية، واستمرار هذا الوضع يجعل مركز هذه الدولة ضعيفا في الاقتصاد الدولي، وتنهار سمعتها الاقتصادية بين المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

نشير إلى أنه ليس كل عجز مشكلة يجب تفاديها، لأن تحقيق العجز في ميزان مدفوعات الدولة النامية يمكنها من تطوير اقتصادياتها في المراحل الأولى من التنمية، حيث تستورد السلع الاستثمارية لبناء جهازها الإنتاجي.

2.2. أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات:

هناك أنواع عديدة من الاختلال ولا تقتصر على العجز فقط، وإنما تشمل الفائض أيضا وتنقسم إلى قسمين:

1.2.2. الاختلال المؤقت :

وينقسم بدوره إلى :

أ. الاختلال العارض :

هذا النوع من الاختلال مؤقت، وناتج عن طارئ يصطدم به الاقتصاد الوطني، ويزول هذا الاختلال بزوال الطارئ المسبب له، وبذلك لا يحتاج إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو في سياستها الاقتصادية.

ب. الاختلال الموسمي :

من خلال تسميته يظهر هذا الاختلال أنه مرتبط بالمواسم، حيث يرتبط أساسا بالمدة المأخوذة بعين الاعتبار عند إعداد ميزان المدفوعات، وكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما زاد احتمال ظهور هذا الاختلال، والعكس بالعكس. وعادة ما يظهر هذا الاختلال في موازين مدفوعات الدول التي تصدر منتجات موسمية، لذا يتلشى هذا الاختلال دون اللجوء إلى سياسة اقتصادية معينة لمواجهته، حيث تختفي الاختلالات الموسمية خلال سنة.

ج. الاختلال الدوري :

يحدث هذا النوع خاصة في الدول التي تأخذ بنظام آليات السوق، حيث يتعرض اقتصادها للدورات الاقتصادية، ففي حالة الرخاء يحدث العجز بسبب تراجع قيمة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المحلية وبالمقابل تزداد قيمة الواردات بزيادة الدخل، أما في حالة الكساد أو الانكماش فإنه يحصل الفائض بتراجع قيمة الواردات تبعا لانخفاض الدخل، وذلك مقابل زيادة قيمة الصادرات نتيجة انخفاض أسعار المنتجات المحلية.

كما يمكن أن يتجه هذا الاختلال إلى الدول الخارجية خاصة إذا كانت الدولة ذات مكانة في الاقتصاد الدولي.

د. الاختلال الإتجاهي:

ويظهر هذا الاختلال في الميزان التجاري بصفة خاصة، خلال انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، ذلك أنه خلال المرحلة الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة، في حين تنعدم القدرة على

زيادة الصادرات بنفس الدرجة، أما السبب في زيادة الواردات، فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيلة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي. ويمكن معالجته عن طريق حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل.

2.2.2. الاختلال الهيكلي (الدائم) :

يعود هذا النوع من الاختلال أساساً إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وإلى التغير في ظروف العرض والطلب مما يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة وتوزيع الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة، وعادة ما نجد هذا النوع من الاختلال في الدول النامية، ويتطلب علاجه زيادة الصادرات بمعدل أسرع من معدل نمو الواردات، ولا تجد هذه الدولة نفسها أمام مشروطة صندوق النقد الدولي.

3. أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات:

تعكس أنواع الاختلالات التي يمكن أن تعترض لها مختلف دول العالم أسباب عدة نذكر منها ما يلي:

1.3. عوامل لا يمكن التنبؤ بها :

ويقصد من ذلك أن ترجع أسباب اختلال ميزان المدفوعات إلى العوامل المفاجئة مثل النقص المفاجئ لمخصول تصديري والنتائج عن الكوارث الطبيعية، والتغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين، أو الاختراعات العالمية التي تؤثر في حجم التبادل بين الدول، وهذا بالإضافة إلى التدهور المفاجئ لنسب التبادل الدولي نتيجة ارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض أسعار الصادرات، إلى جانب تلك الأسباب هناك أيضاً الظروف والعوامل السياسية التي لا تقل شأنًا عن الأسباب الأخرى، ومنها الحروب وما ينجم عنها من زيادة في الطلب عن المواد الأولية والأسلحة المختلفة، كل هذه الأسباب يمكن أن تؤثر بشكل بالغ على ميزان المدفوعات لأي دولة ما.

2.3. عوامل يمكن التنبؤ بها :

ونعني من خلالها حالات التضخم والانكماش التي قد تصيب دولة ما، حيث يؤدي التضخم إلى حدوث العجز في ميزان المدفوعات، وذلك في حالة زيادة الأجور النقدية مما يؤدي إلى توليد طلب متزايد على الواردات، وامتصاص جزء مهما من منتجات التصدير وبالتالي زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، ومن جهة أخرى فإن زيادة الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية يشجع على زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية ومن ثمة زيادة الواردات وانخفاض الصادرات وبالتالي زيادة مدفوعات تلك الدولة مقابل محاصيلها، حيث يمكن معالجتها عن طريق التدخل الحكومي وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية والمالية.

3.3. إقدام الدول النامية على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

إذ تتطلب برامج التنمية إستيراد الآلات والتجهيزات التقنية وكافة مستلزمات الإنتاج ولفترة طويلة نسبياً، وقد تلجأ حينها تلك الدول إلى القروض الطويلة الأجل وبعقود مسبقة، مما يزيد من مدفوعاتها، ومساهمتها في حدوث اختلال في ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال وذلك حسب درجة النمو الاقتصادي التي بلغتها تلك الدولة.

4.3. سعر الصرف الأجنبي :

والذي يرتبط بين مستويات الأسعار الوطنية في الدول المختلفة، فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل أدى هذا إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات، وعلى العكس من ذلك إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأسعار السائدة في الداخل في علاقتها بالأسعار في الخارج أدى هذا إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات.